المجلة الصباح
العدد 3427 - السنة الثانية عشرة
الخميس 22 ذو القعدة 1440 - الموافق 25 يوليو 2019
Thursady 25 July 2019 - No.3427 - 12 th Year

نائب رئيس مجلس الوزراء البحريني يشيد بالعلاقات الأخوية مع الكويت

المنامة - «كونا»: اشاد نائب رئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين الشيخ محمد بن مبارك امس بالعلاقات الأخوية المتميزة مع الكويت وما نشهده من تطور ونماء في ظل رعاية وتوجيهات قيادتي البلدين للعمل لما فيه خير وصالح شعبيهما الشقيقين.

وقالت وكالة الأنباء البحرينية (بنا) ان ذلك جاء خلال استقبال نائب رئيس مجلس الوزراء لعميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح بمناسبه انتهاء فترة عمله. وأعرب نائب رئيس مجلس الوزراء عن شكره وتقديره لجهود السفير الكويتي في تعزيز وتطور علاقات البلدين في مختلف المجالات متمنيا له التوفيق فيما سيتولاه من مهام في خدمة بلاده.

من جانبه اكد الشيخ عزام الصباح عمق العلاقات التاريخية والأخوية والمتميزة بين الكويت والبحرين وحرص الطرفين على تعزيزها وتطويرها.

أكدت أنها لا تدخر جهداً من أجل تحديد مصير أبنائها من الأسرى والمفقودين

«الخارجية»: الفحوصات الأولية لعدد من عينات الرفات بالعراق أثبتت نتائج إيجابية

- سنبلغ ذوي الأسرى بكل المعلومات بعد انتهاء الفحص الجيني والمطابقة

وزارة الخارجية

منصور العتيبي في مجلس الأمن

- تم تكليف فريق فني كويتي مشترك من «الخارجية» و«الأدلة الجنائية» بزيارة دائرة الطب العدلي في العراق

- اكتشاف هذه الرفات جاء نتيجة للعمل الدؤوب الذي قامت به السلطات الكويتية والعراقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر
- الكويت تدين إقدام اسرائيل على هدم منازل الفلسطينيين في بلدة «صور باهر» في القدس الشرقية المحتلة
- هذه الأعمال تعد انتهاكاً للقوانين والأعراف والإنسانية وقرارات الشرعية الدولية
- ستتضاعف معها وتيرة العنف وتهديد الاستقرار في المنطقة والإضرار بالجهود الهادفة لإحلال السلام
- ندعو مجلس الأمن إلى إصدار بيان يحمل المحتل المسؤولية ويلزمه بتطبيق قرارات الشرعية الدولية
- العتيبي: غياب المساءلة وعدم المحاسبة تسببا في عدم اكتراث إسرائيل لردود فعل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي
- متمسكون بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد أن السلام هو الخيار الاستراتيجي

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ناصر الهين أمس أن الكويت لا تدخر جهدا من أجل تحديد مصير ابنائها من الأسرى والمفقودين، مبينا ان الجهود خلال الفترة الماضية ادت إلى التوصل إلى معلومات تتعلق بمواقع دفن في العراق.

واضاف الهين في بيان صحافي تعقيبا على البيان المشترك الصادر عن اللجنة الفنية الفرعية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية انه تم تقديم تلك المعلومات إلى اللجنة الفنية الفرعية المنبثقة عن اللجنة الثلاثية التي قررت فحص الموقعين من جانب الفريق الفني العراقي بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث تم العثور على عدد من الرفات ومن ثم اتخاذ إجراءات الفحص الجيني في العراق.

وذكر انه تم تكليف فريق فني كويتي مشترك من وزارة الخارجية والإدارة العامة للأدلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية بزيارة دائرة الطب العدلي في العراق للاطلاع على الإجراءات الفنية المتخذة من قبل المختصين في الدائرة ونقل عدد من العينات من هذه الرفات إلى الكويت لفحصها جينيا ومضاهاتها مع قاعدة بيانات الأسرى والمفقودين في الإدارة العامة للأدلة الجنائية.

وأشار الى أن الفحوصات الأولية أثبتت نتائج إيجابية لعدد من العينات التي جلبها الفريق الفني وبناء على ذلك طلبت الكويت تسليمها جميع الرفات لاستكمال عملية الفحص الجيني لكل الرفات والاستعراف على هويات الرفات تمهيدا للاعلان عمن يتم الاستعراف عليه.

واكد أن وزارة الخارجية ستبلغ ذوي الأسرى بعد انتهاء الفحص الجيني وعمليات المطابقة لكامل الرفات عن كل المعلومات والبيانات والإجراءات التي اتخذت في سبيل تحديد مصير أسراهم باعتبار ذلك حقا إنسانيا وقانونيا لهم.

ووجه الهين الشكر لأعضاء اللجنتين الثلاثية والفنية الفرعية والى اللجنة الدولية للصليب الأحمر للجهود التي يبذلونها من اجل تحديد مصير الأسرى كما شكر المختصين في وزارة الدفاع العراقية الذين اسهمت جهودهم في سرعة الوصول الى موقعي الدفن على الأرض بناء على المعلومات المقدمة وحفرهما ورفع الرفات منهما.

وأعرب عن امله في انتهاء هذه المأساة الإنسانية مؤكدا استمرار الكويت في جهودها من اجل تحديد مصير جميع الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

وكانت اللجنة الثلاثية المعنية بحل قضية أسرى ومرتهني الكويت التابعة للصليب الأحمر الدولي اعلنت بتاريخ 20 يونيو الماضي اكتشاف رفات بشرية في المثنى قضاء السماوة جنوبي العراق "يظن انها تعود لمواطنين كويتيين من المدنيين وأسرى الحرب".

وقالت اللجنة في بيان مشترك حينئذ إن هذا الاكتشاف يعطي الأمل لعائلات الأشخاص المفقودين بعد أكثر من 28 سنة على انتهاء حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي.

وأضافت أن هذه الرفات استخرجت "بشكل كامل وأودعت لدى دائرة الطب العدلي في بغداد لغرض استخراج الخريطة الجينية (DNA) لمطابقتها لاحقا مع البصمة الوراثية لعوائل المفقودين في تلك الفترة.

وأوضحت اللجنة التي تضم ممثلين عن الكويت والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا من جانب والعراق من جانب آخر أن التحاليل الخاصة بالأدلة الجنائية ستكشف "العدد التقريبي للرفات التي تم استخراجها وسوف تقدم معلومات حول جنسيتهم".

وأشارت إلى أن هذا الاكتشاف الذي تم مؤخرا لرفات عدد من الأشخاص دفنوا في موقعين يظن أنهم فقدوا جراء النزاع "ويعطي الأمل بإعطاء بعض الأجوبة" عن هذه القضية.

وذكرت أن اكتشاف هذه الرفات جاء نتيجة للعمل الدؤوب الذي قامت به السلطات الكويتية والعراقية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في كل من الكويت والعراق والجهود الحثيثة التي بذلت سواء في مجال جمع المعلومات وتحليلها او من خلال التوصل إلى شهود جدد أو بالحصول على صور الأقمار الصناعية التي من شأنها تسهيل عمل الفرق الميدانية على الأرض.

يذكر أن المرة الأخيرة التي تم فيها العثور على رفات مواطنين كويتيين كانت عام 2005 فيما تم العثور على آخر مجموعة من الرفات الخاصة بعراقيين عام 2011 حتى الآن ولا تزال اللجنة الثلاثية تعمل على الكشف عن مكان وجود الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين في كلا البلدين منذ حرب تحرير الكويت (1990 – 1991).

على صعيد منفصل أعرب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية عن ادانة واستنكار دولة الكويت وباشد العبارات إقدام اسرائيل على هدم منازل الفلسطينيين في بلدة (صور باهر) في القدس الشرقية المحتلة. وأكد المصدر في بيان صحافي أمس ان هذه الاعمال "تعد انتهاكا للقوانين والاعراف الدولية والانسانية وقرارات الشرعية الدولية وستتضاعف معها وتيرة العنف وتهديد الاستقرار في المنطقة والإضرار بالجهود الهادفة لإحلال السلام في المنطقة وتقويض فرص نجاحها" لافتا الى انها ستضاعف من المعاناة الانسانية لابناء الشعب الفلسطيني الشقيق.

وأوضح ان دولة الكويت إزاء هذه الممارسات بادرت وبالتنسيق مع جنوب افريقيا واندونيسيا وبالتواصل مع الوفد الفلسطيني لعقد جلسة لمجلس الامن تم خلالها مناقشة تلك الاعتداءات ودعوة المجلس للقيام بواجباته لصيانة الامن والسلم الدوليين واصدار بيان يحمل اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية ويلزمها بتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

على صعيد متصل اعتبرت الكويت أول أمس أن غياب المساءلة وعدم المحاسبة تسببا في عدم اكتراث اسرائيل لردود فعل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على افعالها ما نتج عنه تدهور الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء ذلك في كلمة الكويت والتي القاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي في جلسة مجلس الأمن الدولي الفصلية حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية.

وقال العتيبي أن إسرائيل وهي السلطة المحتلة قامت في ساعات الصباح الأولى من يوم الاثنين بهدم مبان تضم عشرات الشقق بمنطقة وادي الحمص في بلدة صور باهر بالقدس الشرقية المحتلة ولا تزال تلك العمليات جارية بحراسة مئات الجنود الإسرائيليين حيث شردت عددا من العائلات الفلسطينية.

وأوضح انه على اثر ذلك صدر بيان مشترك عن كل من منسق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة جيمي مغولدريك ومديرة عمليات الأونروا بالضفة الغربية غوين لويس ومدير مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان جيمس هانان يشدد على خطورة هذه الأعمال المنافية للقوانين الدولية والقانون الإنساني الدولي.

وأضاف "نتساءل هنا ما الذي يجعل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال تواصل العمل بهذه السياسات والإنتهاكات الخطرة للقانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن والإجابة هي غياب المساءلة وعدم المحاسبة وعليه سنركز اليوم في بياننا على غياب المساءلة". وأشار الى ان غياب المساءلة ساهم في مواصلة سلطات الإحتلال الإسرائيلية ممارساتها وسياساتها الاستيطانية التوسعية بما في ذلك عمليات الاستيلاء على الأراضي بالقوة ومصادرة المنازل الفلسطينية وعمليات النزوح القسري والتي بلغت وتيرتها أعلى نسبها خلال السنوات الأخيرة في إنتهاك واضح لأحكام القرار 2334.

ورأى السفير العتيبي انه في ظل غياب آلية محاسبة عملية وفعالة فإن هذه الممارسات الإسرائيلية تؤدي مباشرة إلى تصاعد وتيرة العنف وتعريض أرواح المدنيين للخطر إذ تستمر حملات المداهمات والإعتقالات غير القانونية والتعسفية والاحتجازات لأجل غير مسمى دون توجيه تهم للمعتقلين.

وأكد أن غياب المساءلة يزيد من جرأة إسرائيل ويجعلها تستمر في تنفيذ ممارساتها غير الشرعية في الأراضي المحتلة وبشكل خاص في مدينة القدس المحتلة بهدف محو هويتها التاريخية والدينية وإلغاء الوجود الفلسطيني فيها في ظل الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك بحماية جيش الإحتلال وذلك الى جانب الممارسات غير الشرعية المتمثلة بهدم المباني وعمليات الإخلاء القسري كما يحدث حاليا في قرية (صور باهر).

ولفت الى ان "غياب المساءلة قد سهل لإسرائيل بيئة للافلات من العقاب أتاحت لها التمادي في تحديها للقوانين الدولية واستخدام قوتها العسكرية بلا هوادة وبشتى الوسائل وعليه نرفض السلوك الاستفزازي غير المسبوق والمدبر من قبل سلطة الإحتلال لإطالة أمد الاحتلال وتقويض فرص التوصل الى حل الدولتين".

كما اعتبر أن غياب المساءلة ورفض إسرائيل تنفيذ احكام القرار 1860 أديا الى دخول الحصار الجائر على قطاع غزة عامه الثالث عشر فالحالة الإنسانية في قطاع غزة مزرية والاقتصاد يمر بحالة ركود عميقة حيث بلغ معدل البطالة أكثر من 50 بالمئة فيما تمثل القيود الشديدة عقبات خطيرة أمام المستوى المعيشي لسكان القطاع وتقوض من قدرة الناس على تلقي الرعاية الصحية الكافية وخاصة المصابين نتيجة مظاهرات مسيرات العودة الكبرى السلمية.

وقال إنه "بموجب القانون الإنساني الدولي وإتفاقية جنيف الرابعة يتعين أن تحتكم السلطات الإسرائيلية طوال فترة الاحتلال بما يخدم على أفضل وجه مصالح الشعب الواقع تحت الاحتلال غير أن إسرائيل تخالف ذلك وترى أنها تستفيد من بيئة الإفلات من العقاب غير مقترنة بمعظم المسؤوليات الملقاة على عاتقها كسلطة إحتلال بل تستمر في اتخاذ التدابير الاحادية الجانب وآخرها رفضها التجديد للوجود الدولي المؤقت في الخليل وقرارها بتجميد جزء من عائدات الضرائب الفلسطينية لذلك ندعوها لاحترام إلتزاماتها الدولية والإتفاقات الثنائية الموقعة مع السلطة الفلسطينية في هذا الشأن".

وبالنسبة للتحديات المالية التي تواجه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) دعا العتيبي الى تمكين الوكالة من مواصلة مهمتها والدور الذي تلعبه في تقديم الخدمات الضرورية لمجتمع اللاجئين مشددا على اهمية الإستمرار في توفير الدعم المالي اللازم لها ومؤكدا أن الكويت ستبقى ضمن قائمة أهم الشركاء للوكالة حيث بلغت قيمة التبرعات الطوعية خلال السنوات الأربع الأخيرة التي قدمتها الكويت 113 مليون دولار.

وختم العتيبي بالقول إنه "في ظل غياب مبدأ المساءلة عن الإنتهاكات الإسرائيلية اليومية والممنهجة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي ضوء استغلال إسرائيل لهذا الواقع لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة والاستيلاء على ارضه وثرواته ومصادر عيشه وهو ما يفوض فرص التوصل إلى السلام العادل في المنطقة فإنه بات من الملح الكف عن التصرف وكأن حقوق الشعب الفلسطيني مستثناة من قواعد وأحكام القوانين الدولية وعلينا مسؤولية خاصة كأعضاء في مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ القرارات التي اصدرها هذا المجلس ووضع حد لانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة".

كما جدد تمسك الكويت بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقا للمرجعيات المتفق عليها وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ارضه وعاصمتها القدس الشرقية.

نقل المستشارين في مكتب وكيل الوزارة للعمل بمكاتب الوكلاء المساعدين والمناطق الصحية والإدارات المركزية

«الصحة»: إيقاف العمل بنظام تحصيل الضمان الصحي للوافدين ورقياً اعتباراً من الأحد المقبل

جددت وزارة الصحة تأكيد إيقاف العمل بنظام تحصيل الضمان الصحي للوافدين ورقيا اعتبارا من الأحد المقبل

وأكدت الوزارة أنه حرصا على تطوير الخدمات الحكومية وتسهيلا على المواطنين والمقيمين، سيتم تحصيل قيمة الضمان الصحي للوافدين الكترونيا (اونلاين) عبر النظام الآلي لتسجيل الضمان الصحي.

اعتمد وكيل وزارة الصحة د. مصطفى رضا قرارا بنقل جميع المستشارين في مكتبه، وذلك للعمل في القطاعات والادارات والمناطق الصحية.

وتم نقل د.عبدالرحمن الجوهر و د.طارق الجسار للعمل بمكتب الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الطبية المساندة، ود.سعيد الشوا للعمل بمعهد المويت للإختصاصات الطبية، ود.سليمان الحريش و د.عبدالله الوطيب للعمل في الادارة المركزية للرعاية الصحية الاولية.

ونقل د.بدر العتيبي للعمل بمكتب مدير الاحمدي الصحية ود.مبارك القبندي للعمل بمكتب الوكيل المساعد لشؤون التخطيط ود.مهدي الفضلي للعمل بمكتب مدير منطقة الصباح الطبية.

وتم نقل الصيدلانية مروة الجسار للعمل بمكتب مدير ادارة الخدمات الصيدلانية ونقل المهندس محمد الدوسري للعمل بمكتب وكيل الرقابة الدوائية والغذائية ونقل عادل مبارك الشمري للعمل بمكتب وكيل الادارية.

وزارة الصحة

أكدت أن الواقعة تعود إلى عام من الآن تقريباً

«الداخلية»: فيديو استعمال مركبة خاصة بالنقل.. قديم

المركبة التي تداولت صورتها على «السوشيال ميديا»

أوضحت إدارة الإعلام الأمني في وزارة الداخلية أن ما يتم تداوله عبر مواقع التواصل الإجتماعي لمقطع فيديو يتضمن إرتكاب مخالفة نصها (إستعمال مركبة خاصة بالنقل) قديم وأن الواقعة تعود الى عام من الآن تقريباً لافتة انه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكب الواقعة انذاك.